الفصل السابع

- يعزو المحللون أسباب الانتكاسات الفاجعة التى أذاقت الشعوب العربية والإسلامية مرار الحنظل والهوان إلى الأمراض التى أصابت قلب مصر وعقلها فتداعت من حواليها سائر الدول العربية.
- انحرف السادات عن خط ثورة ٢٣ يوليو، وقاد فى ظل الوقت المختل عقليا - بأسلوب النفعية المكيافيلية ما اصطلح على تسميته: «ثورة ١٥ مايو».

obeikan.com

obeikan.com

من عصر السادات «الفرد»
إلى عصر دولة اللصوص فى عهد مبارك

ليس الهدف من وراء الغربلة الجدلية، إثارة انتباه المشتغلين بالهم السياسى والوطنى فحسب، وإنما لأجل الأمل فى التعبير بصدق عن طموحات ونبض الواقع المصرى، خاصة بعد تلك الانقلابات السريعة فى بنية المجتمع، الفوقية، التحتية، خلال العقود الثلاث الأخيرة، وما لازم ذلك من تغير فى القيم والسلوكيات، على مستوى الفرد والجماعة.

إن التحولات القيمية ومحاولة إعادتها إلى المظاهر الفردية، والطبقية والدولية، سلباً وإيجاباً لهى بذاتها القادرة على وضع أيادينا على الروافد التى حركت فى حياتنا تيار التشبث بأذيال ومفاهيم السوبر مان الأمريكى، كنموذج يحتذى لمن أراد لحياته التحديث والتطور.

ولا ننسى فى هذا الصدد ذلك السيل العارم من أدبيات هزيمة ١٩٦٧ والصحافة التى تغص بمفاهيم السلبية، والانفراد بخلق حالة من «الاسترخاء النضالى»، وتهيئة الأجواء لاستقبال الوافد الأمريكى الذى وصفه الرئيس السادات بالصديق، وأن أوراق مشكلة الشرق الأوسط وحلها فى يده بنسبة ٩٩٪.

ويمكن القول أن هذا الجدل فى خطاب الرئيس السادات لا يصنفه أحد من المهتمين بقضية الصراع العربى الإسرائيلى – وإن تعددت اجتهاداتهم – إلا فى خانة الردة والاستسلام، وتعميق ألوان عناوين «النقد الذاتى بعد هزيمة ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣»، وإزاء عقيدة صهيونية، فاشية، نجحت فى ميادين الإعلام والدعاية، ولكنها ظلت مأزومة تاريخياً، بمعنى أنها كانت لا تزال تحاول أن تستخرج لكيانها شهادة ميلاد، وسط أمة عربية وإسلامية عريقة.

فلماذا بعد العبور، وبعد أن وطدّ جنودنا البواسل الأقدم على أرض سيناء العربية، يصدر السادات الأمر بإيقاف المعارك، والأرض كانت أمامنا منبسطة من تبريراته التى أعلنها صراحة على العالم، أنه لو استمر يقاتل اليهود، فسوف تدخل أمريكا الحرب بجانب إسرائيل، وأنه لا يستطيع محاربة أمريكا.

تسليم مطلق بتقديم رؤوس الشعب المصرى لسكين الجزار، وفيه تتويج للإمبريالية العالمية التى تجلس على عرشها الصهيونية الفاشية ومسيحيو الولايات المتحدة البروتستانت الموالين لإسرائيل.

اكتفى الرئيس السادات بما حصل له من زهو، وتيه، وفخار جراء حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣، ثم استجمع قوته من على الحدود، واتجه بها لخوض معارك أخرى على ساحة الجبهة الداخلية، وتوهم أنه وبلاده أصبحا فى وضع آمن بعد التوقيع على اتفاقية كامب دافيد، ولكى يمكن لحكمه فليس عليه أن يشغل البال بما يحيطه من عدوانية الصهيونية السياسية والصهيونية العلمية، والصهيونية الدينية، بل يُسخِّر جلَّ تفكيره، وأن يتخذ من خططه أداة للقضاء على رموز العهد الناصرى، خصوصاً وأن أحلام المعدمين الأجراء الذين ملكهم عبد الناصر أرض الإقطاع، وقيامه بتفتيت الملكية، وإذابة الفوارق الطبقية، ورفع الأجور، كل ذلك أتاح للطبقة العاملة الحصول على الكثير من المكاسب حتى بات السادات يرى أنها تحمل لمشاريعه التصفوية روح العداء.

وفى سبيل تجليات موسوعة القرية المصرية التى كان يلبس لها الجلباب البلدى، ويخلع على جسده العباءة السوداء، وفمه مشغول دائماً بغليون، ينفع للاستعمال بدلاً من الجوزة الشعبية، وكان وهو مسترخ تحت ظلال شجرته يرى أن عدوه الرئيسى ليس فى الناصريين وحدهم، وإنما فى الإخوان المسلمين، يضاف إليهم القوى الشيوعية المصرية التى تؤمن بالتطور التاريخى والجدلية

العلمية، وفيهم شباب من مخلفات منظمة الشباب العربى الاشتراكى.

قرر فى التو واللحظة البدء فى تنفيذ ما أطلق عليه: «حركة ١٥ مايو التصحيحية» وأنشأ جريدة أطلق عليها تيمناً اسم «مايو» وجعل من مهامها الرئيسية الهجوم على الحقبة الناصرية وجاء لها برئيس تحرير – أنيس منصور– كان لايحب جمال عبد الناصر.

أردف ذلك بعملية تمشيط واسعة حتى حذقت «حركة التصحيح» أساليب الاعتقالات، والإقصاء، والإحلال القائم على مفاهيم «فتى الغرب القادم» ومن صار يمكنه تحجيم القوى الوطنية التى كانت تتمنى أن يلتئم الجرح الوطنى وإيقاف عمليات تصفية قوى المعارضة.

كانت النتائج على المستوى العام، لا تبشر بقدوم النموذج الديموقراطى الذى يسمح بالتعددية، ولا يرهص بالتمكن للقوى الفاعلة على التفاعل الحيوى والإيجابى مع تحديث المجتمع على تفتح وازدهار الشخصية الإنسانية.

ما حدث فى مصر، كان له صدى واسع النطاق على مستوى العالمين العربى، الإسلامى، ويعزو المحللون الفاجعة التى أذاقت الشعوب العربية والإسلامية مرار الحنظل والهوان إلىٰ الأمراض التى أصابت قلب مصر وعقلهافتداعت من حواليها سائر الدول العربية، وتهاوت الواحدة تلو الأخرى بين أولاد العم سام والأنجلو سكسونى.

بقراءة متأنية فى التاريخ المصرى الحديث، يعطينا السياق الجدلى لهذا المسار روح الثقافة الغوغائية التى حازت على عقل وإعجاب العسكرتارية قبيل حرب ١٩٦٧، ومع التمنيات أن يسود نموذج معركة العبور (١٩٧٣) بشكله العقلانى فى روحه المتوثبة إلا أن الرياح أتت بما لا تشتهى السفن.

صحيح أن ما بين المعركتين، أو ما قبلهما لم يكن ينبئ بالسعادة (ولكن

المؤكد الآن أن ما بعدهما كان يثير الفزع والخوف لدى الكثيرين).

كان الشارع المصرى ولا يزال يجرفه الحنين إلى تلك الأيام التى ارتفعت فيها أعلام الوحدة العربية بين مصر وسوريا، وخروجه صباح كل يوم منددا بالاستعمار وربيبته إسرائيل.

فى مواجهة المد الثورى. اتجه السادات إلى كبح جماح الوطن على نسق كان يراه الأفضل، وحال دون وصول الطبقات الكادحة لممارسة دورها، وزج بالناصريين والإخوان المسلمين واليساريين إلى قلب المعتقلات، وبعد أن ضرب باليمين اليسار من طلاب الجامعات، استعمل عدداً من رموز العلمانيين فى إدارة العمل الثقافى والإعلامى، ليكون الجميع «فى خدمة الوطن»!!

وتفاقمت المشاكل بين السلفيين ودعاة العلمانية العاملين فى أجهزة الإعلام القومية، وأصبح المواطن المصرى محاصراً بين المثلث الجهنمى: مطرقة السلطة، النموذج الغربى بديموقراطيته المبهرة، والجدار المادى والنفسى للهيمنة الصهيونية البغيضة.

وعاد عصر الفرد الذى تتنامى فيه مشاعر «الأنا» بأفقها الضيق، ثم بدأت تتشكل من الأنا جزر صغيرة منقطعة الصلة عن سواها، حتى أخذ إحساس الاغتراب فى التبلور، وأصبح الاغتراب كما عرفناه:

«هو انفصال الانسان المنتج عن نتاج عمله المادى والمعنوى، فإن الانتماء هو على النقيض يمثل «ذلك الشعور بالتوحد الكامل مع طبقة اجتماعية محددة مدعوماً بوعى تاريخى لدور هذه الطبقة على مسرح الحياة».[١]

ليس بالمستغرب أن تساعد هذه الأوضاع على تفشى أساليب القمع

(١) عبد الخالق فاروق ومحمد فرج «أزمة الانتماء فى مصر» مركز الحضارة العربية ط أولى يناير ١٩٩٨ ص ١١٦.

السياسى لقوى المعارضة، وتتكثف – تبعاً لذلك – وتتطور آلات التعذيب، منذ أن وضع السادات البلاد على فوهة بركان يغلى بالغضب، فقد تخلى عن حدود مصر وسحب قواته معطياً للعدو الخارجى ظهره «وهو مطمئن بعد التوقيع على الاتفاقية»، ليتفرغ لحملات الاعتقالات الواسعة عام ١٩٨١ والتى طالت رموزاً سياسية من مختلف الانتماءات الحزبية.. علمانيون.. يساريون.. إخوان مسلمين.

ولم تكن السلطة شريفة فى التعامل مع قوى المعارضة، وما يندى له جبين الشرفاء أنه أثناء محاكمة «تنظيم الجهاد» عامى ٨١ – ١٩٨٢، تبين من شهادة أحد كبار رجال الأمن فى الصعيد أن المسئولين كانوا يدعمون نشاط هذه الجماعة لمواجهة التيار اليسارى المتنامى بين الطبقات الشعبية.

لقد اتخذت السلطة ذلك الأسلوب ضد «أعدائها الرئيسيين»، لكى تصفى قوى المعارضة نفسها بنفسها حتى تضعف حلقاتها ليكون فى ميسورها بعد ذلك القضاء على من يتبقى من هؤلاء.

ولو جاز تفسير ذلك بأنه اتجاه مؤقت إلا أنه يفصح عن رغبة السلطة التى لا تريد أن تموت الآن، وقد تم ذلك وفقاً للخطة الأمنية التى وضعتها وزارة الداخلية، وتم عرضها على القيادات السياسية العليا.

إن موجات العنف والاضطهاد ضاربة الجذور فى أعماق هذا الوطن، فليست الظاهرة بنت الثمانيات، ومن صورها التى لا تزال ناصعة فى الذاكرة ما قامت به أجهزة الدولة من حملات عام ١٩٦٦ ضد من أطلقت عليهم «اليسار المتطرف» والمتمركز تحت أجنحة منظمة الشباب العربى الاشتراكى، ومعظم من أُعتقلوا فى تلك الحملة كانوا أساتذة المعهد العالى للدراسات الاشتراكية وكان غالبيتهم من الشيوعيين المصريين، وتم ذلك فى غضون عامى ١٩٦٤ – ١٩٦٥ وداهمت موجة

السادات فى السبعينيات الكاتب اليسارى جمال الشرقاوى وجمعة عبد الصبور ومحسن الخياط وسيد الجبرتى حتى استقروا فى ليبيا.

وتزداد الصورة قتامة، وما يعمق من آلام المأساة الاجتماعية أن هؤلاء كانوا يلتقون مع جلاديهم على حب فى بعض النواحى، ويهتفون باسم عبد الناصر وهم يعذبون فى المعتقلات، ويهتفون باسمه وهم يموتون.

إنها حالة فريدة من نوعها تحتاج إلى جهود وتحليل علماء الاجتماع السياسى، والنفسى، إذ يجوز وضع هؤلاء «المعجبين» ضمن من نال منهم الإحباط إلى حد أن غشيت عيونهم وارتج عليهم القول فباتوا يهللون لمن كان يسلب منهم الحياة. تحت ذريعة أنهم كانوا يتفقون معه فيما ذهب إليه من التصدى للاستعمار وأذنابه:

«وكان الشيوعيون المصريون، فى جملتهم – وخاصة على صعيد القيادات – قد أقروا عبد الناصر على أنه اشتراكى، وارتضوا حل تنظيماتهم المستقلة ليدخلوا فى التنظيم الاشتراكى – أى الاتحاد الاشتراكى – ولم يحل ذلك دون أن يكون هناك بعض من رفضوا ذلك».(٢)

انتهى التفكير بهم إلى أن الدفاع عن خط عبد الناصر هو الدفاع المجيد عن الاشتراكية.. السادات كان الوحيد الذى انحرف عن خط رفاق ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وقاد فى ظل الوقت المختل عقلياً بأسلوب النفعية المكيافيلية ما اصطلح على تسميته: «ثورة ١٥ مايو» والتف من حولها أساتذة النفاق الاجتماعى، ومن يشايع، ويزمر، ومن يبايع، ويطبل لهذه الثورة المباركة التى كان السادات ذاته يطلق عليها: «حركة ١٥ مايو»، وما لبثت هذه النغمة أن علا صوتها

(٢) صلاح عيسى: مثقفون وعسكر.. مراجعات وتجارب وشهادات عن حالة المثقفين فى ظل عبد الناصر والسادات - مكتبة مدبولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م ص٦٩.

تدريجياً لتعطى الإيحاء صراحة بأن هناك « ثورة جديدة » :

« وهو ما أثار قلق الناصريين الأرثوذكسيين الذين رأوا فى هذا المعنى استبدالاً لثورة ٢٣ يوليو بثورة جديدة وقيادة جديدة ».(٣)

لم تعدم سلطة الدولة الإعلامية أية وسيلة لتجميل وجه النظام القمعى، وقد نجحت إلى حد ما فى أن تضعها -بإعزاز وتقدير - فى خانة المسئولية فى الحفاظ على أمن المواطنين وسلامتهم من خطر « الإرهاب » وأفكار « الجماعة المارقة ».

بثقة المخلصين لتراب هذا الوطن. لا تجد الدولة أدنى حرج حين تعلن عن كشف أساليبها القمعية، بل وتنشر - من باب الاعتداد بالنفس - فى صحفها أخبار المطاردات - التى عند ذكرها - ترى أنها تعلى من قدرها فى عيون المواطنين، وهى حين تروم الاحتفاظ بهيبتها تزعم بأنها مؤسسة لكل الطبقات الاجتماعية، ولكن تاريخها يؤكد أن المنشأ الطبقى والطبيعة الطبقية للدولة.

كان النظام يسعى لتحقيق « النصر » - بضربة قاضية - على أحلام البسطاء، ومن وضعتهم فى خانة الأعداء للسياسة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية.

إن من يغطون فى سبات عميق لا يدركون أن أمريكا أصبحت - بعد انهيار الاتحاد السوفيتى - القوة الوحيدة والقطب الأوحد التى تمتلك مخزوناً نووياً مدمراً لا يملكه شياطين الإنس والجن، إلى جانب إمتلاكها نحو ثلاثين فى المائة من إجمالى الانتاج العالمى.

إنها الدولة التى يصل إنفاقها العسكرى فى السنة الواحدة إلى حوالى ٣٦٪ من مجمل هذا الإنفاق فى العالم.

فكيف تعادى هذا العملاق دولة لم يحصل مترفوها وأغنياءها على أراضيهم بالعمل والعرق، بل حصلوا على موارد البلد عن طريق الوراثة، وهى فى الأصل

(٣) المصدر السابق: ص٢١٥.

هبات وزعها محمد على باشا وأنجاله (أو أنها وصلتهم عن طريق إقرار الحالة الإقطاعية التى كانت تسود مصر منذ أوائل القرن الماضى)؟ حتى عمت البلاد موجة من السلب والنهب إلى ما قبل قيام ثورة الغضب.

على ضوء هذه المفاهيم السلطوية تم وضع القياس والتقنين للأوضاع المادية والتقنية، هنا، وهناك وكانت المقارنة تلغى من حسابها التاريخ الشعبى الرسمى، ما دون منه ورصدته بعض الأقلام والتى لم يسمح لها – حتى الآن – بفتح ملفات موروث النضال والكفاح الطويل، وما فيه من آيات الفداء والتضحية بأساليب لا تعد ولا تحصى، ولا تخطر على بال قادة القطب الأوحد، وحلفائهم من قيادات الحكومة المصرية.

إنما هى إرادة من اهتموا بتفريغ المجتمع المصرى من أصالته، والضرب بيد من حديد، واستعمالها بشكل إرهابى يتناسب مع أحجام الجماعات الدينية بكافة تياراتها.. الإخوان المسلمون.. الجهاد.. الجماعات الإسلامية.. حزب التحرير الإسلامى.. أحزاب اليسار، مع محاولة عرجاء للسلطة حين تزعم أنها تشق طريقها بغية التأكيد على معطى مدنى، علمانى، فى عصر غنى بالتنوع السياسى والثقافى.

وإن كان لبعض المحللين رأى آخر فى هذه القوى الإجتماعية التى لا يربط بينها سوى خيط واحد، يعبر عنه بفكرة القضاء على كيان الدولة العميلة، وما يضعف مسيرتها أنها لم تستطع تكوين جبهة موحدة تكون قادرة على التصدى بحزم لسياسة الدولة القمعية آنذاك.

على سبيل المثال، يذهب حزب التجمع الإشتراكى فى عدائه للاخوان المسلمين إلى درجة أنه يتفق مع خطط الدولة الساعية لتصفية الإخوان، أو الدفع بهم داخل السجون، أما حزب الوفد (ممثل الإقطاعيين القدامى والمستثمرين

الاحتكاريين حالياً) فمواقعه تتذبذب وتتقدم وتتأخر حسب كل ظرف يرتبط بمصلحة أعضائه الفئوية، فإذا انحسرت مكاسبه مالت كفة ميزانه ناحية الإخوان المسلمين، ولا مانع لديه من تشكيل اللجان المختصة وفتح أبواب حزبه لاستقبال نفر من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين «لبحث الأوضاع المتدهورة!!».. حدث ذلك قبيل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

وبالتالى، فإن عمليات «التجريف الاجتماعى» سواء كانت من قبل الدولة أو من ناحية بعض الأدعياء، لا تدفع الجماهير إلا للسير إلى الوراء، مع الأخذ بقشور المفهوم الجدلى لحركة الواقع الاجتماعى، ولا ينتبه الكثيرون إلى أن الدولة لا تحول ولا نقف ضد الأغراض الكلامية، فليس لديها مانع أن يقول الناس ما يحبون طالما أنها تفعل ما تريد.

كانت السلطة غافلة بالفعل، حين عرفت الجماهير إلى جانب من تقف الدولة، ففى كل خطوة لقمع طليعتها سواء كانت من اليسار أو اليمين، كان المؤشر البيانى يشير إلى انحياز الدولة للاحتكاريين والطبقة الرأسمالية.

ما تحمله ورقة أكتوبر (أبريل ١٩٧٤ يفصح بشكل قاطع عن خريطة النظام السياسى والاجتماعى بُعيد نصر أكتوبر ١٩٧٣، فاشتعلت نيران المعارضة لسياسة الإفقار والتبعية، وانتشرت الاضطرابات والاعتصامات العمالية، والطلابية، ووقعت اضطرابات عمال حلوان فى يناير ١٩٧٥ بسبب سياسة الانفتاح، واندلعت مظاهرات عمال المحلة الكبرى فى مارس ١٩٧٥، ثم عمال النصر للسيارات، والشرقية للدخان، وهيئة النقل العام بالقاهرة عام ١٩٧٦، ثم المسيرة الطلابية فى نوفمبر ١٩٧٦، وخروج الجماهير فى الشوارع إلى انتفاضة ١٨ و١٩ يناير الشعبية التى وصفها السادات بـ«انتفاضة الحرامية»!!

تساءلت الجماهير، ولا تزال تسأل: مَنْ يسرق مَنّ؟!

ثم جاء بعد ذلك تلويح رئيس الجمهورية فى إحدى خطبه باحتمال اعتقال ٧ آلاف آخرين من الجماعات الدينية، مؤكداً بأن أجهزة الأمن قد وضعت قائمة بأسمائهم.

أصبح الشك فى دولة تسوس البلاد بسيف الإرهاب أمراً يبعث الخوف وعدم الاطمئنان، وليس هناك أكثر إثارة للدهشة من الذين أصدروا – عقب انتفاضة يناير – قانون حماية الوطن والمواطن رقم ٢ لسنة ١٩٧٧، وقانون حماية الجبهة الداخلية، ثم قانون الاشتباه، وقانون العيب.

نحن لا ننكر وجود الشر فى الحياة.. هناك أشرار وهناك أخيار، غير أن أدوات الشر تدمر العقل والتمدن، ولن تبلغ الإثارة بإنسان حداً يتغلب فيه على الشر (ما لم تكن لديه صورة عما يمكن أن يكون).

كان السادات تغمره سعادة شخصية فى تركيز نشاطه على «شيء» ينبعث من ذاته، ويظل مستغرقاً فى حلم «أخلاق القرية» وهو يلح على الشعب لأن يستعيد تلك الأخلاق الفاضلة، وهو يرفل فى جلباب فلاح مصرى، بسيط، مترع الصدر بثقافة شعبوية وميراث من القهر السلطوى، أذاقه الأمرين حينما كان متهماً بالاشتراك فى عمل إرهابى، ومن هنا، ارتبط بذاتية امتزجت بالقهر والرغبة فى التخلى عن عثرات الحياة، بحيوية تجاوزت العادى والمألوف، وكل ما كان من شأنه أن يدمر «الذات».

هذه الخلفية من حياة الرئيس المؤمن محمد أنور السادات، ظهرت بكل مؤثراتها ومكوناتها الذاتية فى نكسات الدولة على البعد الحضارى، بعد انتصارها العسكرى فى معركة العبور ١٩٧٣، ولو أنها كانت تبرر هزائمها الداخلية بسبب ابتعاد الشعب عن أخلاق القرية (فإن من العبث تصحيح الممارسة الخاطئة من خلال العودة إلى النقاء المبدئى للأصول، أياً كانت دينية أو

أيديولوچية، سياسية أو إقتصادية أو ثقافية).

هناك عبارة مشهورة قيلت فى هذا الصدد:

كنا نبحث عن جوهر خالص للنظرية فاكتشفنا أنه ليس هناك جوهر خالص لأى نظرية!

من ثم فإن أوجاع المجتمع ومشاكله لا يمكن أن تشفى بروشتة من القوانين الاستثنائية الجائرة، ومن اللافت للنظر فى هذا المقام أن ذلك النوع من القوانين المكبلة والقامعة لحقوق الإنسان قد ألفها الشعب المصرى منذ فجر انطلاق حركة النضال الوطنى الذى كان امتداداً لثورة الجماهير المصرية فى عام ١٩١٩، ثم ثورات العمال والطلبة فى الثلاثينيات والأربعينيات بحضور مؤثر للكتاب والمناضلين اليساريين، ثم تكللت جهود هؤلاء بإرادة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال البريطانى عام ١٩٥٠ و ١٩٥١ فى منطقة القناة.

بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر تصاعدت مقولات الحتمية الاقتصادية والصراع الطبقى، وهل من الأفضل أن يعود الجيش المصرى إلى ثكناته العسكرية تاركاً حكم البلاد للساسة، أم يتشبث – بعد نجاح ثورته – بكراسى السلطة؟

آثر حكم البلاد وقد ظل لسنوات يدير شؤونها وقادته فى ملابسهم العسكرية ورأى أن منافسه القوى فى حكم البلاد جماعة الإخوان المسلمين، ومنذ ذلك التاريخ ودرجات العنف السياسى تتصاعد بين أجهزة الدولة، وبين الإخوان المسلمين، وأعضاء الجماعات الإسلامية.

علق أحد المحللين العرب على هذا الصراع قائلاً: إنه يطيح بأى أمل فى تعزيز وتكريس دور وتأثير المجتمع المدنى وتنظيماته على أوجه الحياة فى البلاد وليدخلنا فى أتون صراع دموى بين قوتين غير « ديموقراطيتين ».

ولا أحد يمكنه الزعم بأن هذه القوة انحسرت، أو جفت منابعها، والأخطر من ذلك أن النفاق الاجتماعى اشرأب برأسه، وصار يزحزح وينافس أصحاب

الهمم الشريفة، ومن مميزاته أنه فى كل مرحلة تمر بها البلاد يراجع فواتير حساباته وعلى ضوء النتائج يراعى الصورة الذهنية والنفسية « لأهل السلطة »، بحيث يكون الاستعداد متوافقاً مع الأخذ بالأساليب المستجدة فى معجم التدليس والمداهنة، وعادة يكون متناغماً ومتسقاً مع الحركة العامة، قبل أن يدخل فى حظيرة التاريخ ويصير إرثاً يتسم بأقنعة متعددة الألوان، وفقاً لمتغيرات داخلية أو ظروف خارجية.

وما كادت تمضى سنتان على صدور قرار الانفتاح، وبحلول النصف الثانى من عام ١٩٧٦ حتى كانت ترسانة القوانين الانفتاحية قد بدأت تحطم القطاع العام الصناعية بـ ١٢٤ قانوناً، لتصنع انهياراً فى حياة الطبقة العاملة:

« وقد مكن هذا الوضع قادة ثورة يوليو لزمن ليس بالقصير أن يمثلوا بسلطتهم وضعاً « بونابرتياً »(*) يكاد يقف فوق الطبقات الاجتماعية يوجه النصال نحوها جميعاً بدءاً بكبار ملاك الأرض وانتهاء بالطبقة العاملة وتجسدات وعيها الفكرى والسياسى ».(٤)

ويمكن رد هذه الاتجاهات إلى مكونات أعضاء مجلس قيادة الثورة النفسية والشخصية، وما كان يحكم بعضها من تناقض وميول فردية، كان أبرز شىء فيها الإشاحة عن الاشتراكية، والأخذ بأيديولوجية السوق الحرة، الأمر الذى نجح فى تعميق حدة التناقض بين مختلف الطبقات، وساعد على ارتفاع معدلات الجريمة، وأتاح الفرص للاستثماريين الذين وضعت قوانين الانفتاح لخدمة

(*) البونابرتية ظاهرة فى الحكم نشأت فى ظل الإمبراطوريتين الأولى والثانية فى فرنسا (وبخاصة حالة لويس بونابرت عقب ثورة ١٨٤٨) وهى ظاهرة ضمن الحالات الاستثنائية فى الصراع الطبقى حيث تبلغ فيها الطبقات المتناحرة درجة من توازن القوى تنال معها سلطة الدولة – البرجوازية – لفترة معينة نوعاً من الاستغلال حيال الطبقات وتظهر كوسيط بينها.

(٤) جمال مجدي حسانين (ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى) دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٨، وكذلك لينين (الدولة والثورة).

توظيف أموالهم بأن يحصلوا من البنوك المصرية على قروض تربو على المليارات من أموال الشعب بمساعدة رجال الحكم والهروب بها إلى خارج الوطن، فبات الشعب منطوياً على الأسى جراء هذه المؤشرات الكمية والكيفية التى نجم عنها المزيد من الإنسلاخ عن الواقع والميل للاغتراب، وعدم الرغبة فى المشاركة فى الحياة العامة، ويتسيد موقف عدم الاكتراث بالهوية حينما لا تفى الحاجات المادية بضرورة العيش، فيبرز الدين – كمنقذ – فى الحياة الاجتماعية والسياسية، كملاذ آمن، وقوى، يتصدى للانهيار النفسى، والأخلاقى، وتظهر على يديه تلك الأدبيات السياسية التى تقول: نحن لدينا دين، وثقافة متفردة.. نحن لسنا فقراء ولا ضعفاء، طالما أن لدينا: الدم، اللغة، الدين.

بذلك، اتسعت تلك الحلقات بتغيير دماء من استسلموا للهزائم القديمة، وتعلموا بدلاً من الانسحاب، والاغتراب وإخلاء الساحة أمام جحافل النظام، أن يتصدوا للسلطة بفئاتها الكمبرادورية، وسماسرة عصر الانفتاح.

كان الطرح المقابل لأزمة الوطن المتفاقمة من قبل السلطة، شحذ العمل الدعائى والإعلامى بإغراق الجماهير فى بحور من الرخاء القادم، وتجسيد الوهم الكبير فى مجتمع الوفرة القادم، بعد أن فرغ الجيش من لعب دوره فى معركة العبور «١٩٧٣م» وتم تسريح قوة كبيرة من الجنود، والزعم بأن ميزانية الحرب وما كان يصرف من مرتبات ستوجه لرفع المعاناة على الجبهة الداخلية، والتخفيف من الأعباء الملقاة على كاهل المواطنين،وكان هذا كذباً كله.

كلام كله عسل بمذاق الحنظل، قصد الإعلام من ورائه القضاء على آثار هزيمة ١٩٦٧ برفع معنويات شعب أكتوبر المجيد وانتصاراته العظيمة:

«لقد جرى تبرير الأزمة الاقتصادية بالحرب، وجرى اخفاء التحولات الرجعية بالحرب، وجرى زرع الهزيمة فى الوجدان المصرى بالأزمة الاقتصادية التى سببتها

الحرب، أى جرى تكريس الهزيمة بنصر أكتوبر المجيد ».(٥)

ما استوطن فى وجدان أمتنا العربية واعتبرته هزيمة شنعاء، كان من وجهة النظر الصهيونية (بمثابة عبور بنى إسرائيل البحر الأحمر، بقيادة موسى فى الخروج من مصر، فقد كانت تلك الحرب ساعة دينية حقاً محتوية على مشهد معجزة وإشراقة فجائية).

على حين كانت الوقائع تشهد بأن الشعب المصرى ناضل طويلاً من أجل استتباب الأمن، والرخاء، والرفاهية للمسلمين والنصارى واليهود المصريين، فهل صحيح أنه لا ينبغى علينا أن نأمل فى نهج سياسة التعايش السلمى الذى لا يعمل الصهيونيون لصالحه؟

بالنسبة لتداعيات هزيمة ١٩٦٧، فقد استمرت تعمل فى حياة الشعب المصرى عملها، حتى تمخضت عن ظهور تشوهات فى الأحاسيس والأفكار، وساهمت فى ظهور التيار الإسلامى الرسمى، وجعلته أداة تساعد على خلق إيمان سلبى ليس لأهله من شىء فى الحياة سوى الصلاة والصوم والدعوة للحاكم بأن يبقيه الله على رؤوس الرعية!! وكان المسجد هو الساحة الكبيرة التى استفاد منها الإسلام غير الرسمى وحاولت الجماعات الإسلامية المناوئة أن تمارس دورها المؤثر بالصعود على منابر الخطباء، حيث كان المصلون يجتمعون فيه بدون أن يسعوا للحصول على تصريح رسمى مسبق من وزارة الداخلية.

اكتشفت الجماعات الإسلامية مبكراً خطورة دور المؤسسات الدينية فى الاستجابة للتعبير عن مصالح سياسية وأيديولوجية تضع علومها الفقهية فى قوالب تخدم أنظمة الحكم:

« ولا تقف حدود الإستغلال السياسى للدين عن حدود تضمين الخطاب

(٥) عبد الخالق فاروق ومحمد فرج (أزمة الانتماء فى مصر) مركز الحضارة العربية ط أولى يناير ١٩٩٨ ص ٤٥.

السياسى بجملة كبيرة من المقولات الدينية القائمة وتحويلها لمؤسسات حكومية عبر تعيين كل من شيخ الأزهر ومفتى الديار وإقامة وزارة (للأوقاف) تخضع لها كل من المعاهد الدينية، والمساجد، وتمد فكرها السياسى الدينى الرسمى إلى الصحف الدينية والبرامج الدينية، فى كل من الإذاعة والتليفزيون، وكل ذلك يتم من خلال مقولة سائدة هى: الحفاظ على الدين».(٦)

بينما الأوضاع على مستوى الشارع والعلاقات العامة يحكمها النهم المجنون، تحت سقف يعشش عليه الخوف من عدم الحصول على ما لا يتجاوز الكفاف ويحفظ على الناس آدميتهم دون أن يهرقوا ماء وجوههم، فى دولة يقدر نصيب الفقراء فيها من حصيلة الضرائب سنوياً بنحو ٧٠٪ إلى ٧٣٪ فى صورة ضرائب رسوم الإنتاج، وضرائب على الأجور والمرتبات، فى الوقت الذى يصل إلى الدولة من حصيلة الضرائب التى تجبى من رجال الأعمال مبلغ لا يزيد على ١٥٪.

إذ ما كادت تمضى شهور قليلة على تطبيق مواد قانون الانفتاح حتى أصيبت أسعار المواد الغذائية بالجنون، فاندلعت مظاهرات عمال حلوان والمحلة الكبرى فى يناير ومارس ١٩٧٥، وساءت أحوال القطاع الإنتاجى والزراعى، وكل ما يتصل مباشرة بواقع وحياة المواطن العادى، مع تقديم الخدمات بالمجان لاقتصاد يعتمد على لعبة أسواق العرض والطلب، انحيازاً لشرائح الاحتكارية، ومن كان فى مصلحتهم توزيع الفقر على الشعب، دون أن يرى أحد منهم – فى حياته – أملاً تحقق من الوعود الوردية التى روج لها الإعلام حول محاصيل «توشكا» الزراعية، والتى أهدرت على رمالها مليارات الجنيهات دون أن تعود على المواطن بحفنة من الغلال.

ما حدث فى «توشكا» هو الذى حدث لسيناء الحبيبة بعد عودتها إلى حظيرة الوطن، ولقد ظل كتاب الصحف القومية يدبجون فى محاسن خيراتها

(٦) عبد الخالق فاروق (مصدر سابق) ٢١٦.

المقالات التى ستغرق الشعب المصرى فى الرخاء، وها هى تعود فى عزلة مثل جسد مصرى ممزق الأوصال.

المحصلة الوحيدة لهذه التراكمات.. بطالة.. فقر.. ضياع.. إدمان.. انحراف اجتماعى، وحين يحلل البحاثة نتائج الاقتصاد الحر، يرونها تكمن فى تأجيج الصراع الطبقى، ومن هنا تأتى أهمية بحث العلاقات بين الفقر والانتفاضات الشعبية، وبين الفقر والثورة، ثم بين الفقر والإرهاب:

« فهل يعنى ذلك إقراراً ضمنياً بأنه لا فرق جوهرياً بين الثورة والإرهاب؟ ربما، لأن ثورات عدة، من بينها الثورة الفرنسية لا فقط البلشفية ومثيلاتها، قتلت مئات الآلاف من البشر بينما لا يستطيع الإرهاب أن يقتل أكثر من آلاف محدودة فى أكثر عملياته هو لا ».(٧)

غير أن الثابت، عبر أى تحليل تجريبى أن الفقر لا يمثل أكثر من سبب ثانوى للإرهاب، هناك المظالم السياسية والاجتماعية الناجمة عن صدور(١٢٤) قانون وضعت جميعها فى خدمة رجال الأعمال، ولتسفر عن وجه الدولة فى انحيازها إلى جانب المستثمرين ومحتكرى أسواق الخضروات والفاكهة والمواد الغذائية، وموارد الماء، والطاقة الكهربائية، والحديد والأسمنت.

من ثم توالت ردود الأفعال فى أشكال العنف السياسى منذ عام ١٩٩١، ودخلت فيه الجماعات الجهادية كطرف يحاول الرد على العنف السلطوى المقنن، وصار تيار الإسلام المناوئ لتيار الإسلام الرسمى يحمل شهادة ميلاد، يرى أنها تخول له الحق فى الحكم وإدارة دفة المجتمع.

●●●●●●

(٧) د. وحيد عبد المجيد (الإرهاب وأمريكا والإسلام) من يطفئ النار؟! الأعمال الخاصة، مكتبة الأسرة ص ١٧٤.